

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الاعتراض السامي على فرضية المحقق النائي

و بدأيةً سنثُبُّ ترسيم المحقق النائي للصورة الثالثة:

Ø حيث قد أدرج «الصلوة غير الفعلية» ضمن العلم الإجمالي الذي يدور بين «نفسية الوضوء والختان وغيريتما» فحسب، فالصلوة خارجة تماماً و لهذا سنستغنى أيضاً عن انحلاله و ثم التبرى عن الأكثر أي وجوب الصلاة - زعمًا من المحقق النائي - بل قد تذبذبنا منذ البداية في وجوب الصلاة و الحج فتبرأنا عندهما ثم تتجزء العلم الإجمالي بين «نفسية الوضوء والختان وغيريتما» فتحتم الاحتياط لانجلاء أصل التكليف بوجوبهما بتاتاً.

Ø و لا يزعممن امرء بأننا سنتوصل أيضاً من «غيرية الوضوء أو الختان الاحتماليين» إلى فعلية الصلاة أو الحج، إذ الغيرية محتملة غير مجزومة، بل القضية معكوسة تماماً فإن الصلاة لو تفعتلت لتأخذت غيرية الوضوء لأجلها - لا معكوساً - أجل لو أيقنا بغيرية الوضوء لنيسّر الحصول على وجوب الصلاة عبر الداللة الإنية العقلية، ولكنها غير موقنين.

امتداد الاعتراض الطولي إلى المحقق الخوي

و أما المحقق الخوي فقد حوال و غير التمثيل بالصلوة و الوضوء إلى نذرهما ليتوارد العلم الإجمالي ثم يعالج «الحلل أستاذه» قائلاً:

«ما إذا علمنا بتحقق النذر و شككنا في تعلقه بالوضوء أو بالصلوة، فنعلم بوجوب الوضوء إما لتعلق النذر به، فيكون واجباً نفسياً، أو بالصلوة فيكون واجباً غيرياً، فوجوب الوضوء معلوم و مردّ بين النفسي و الغيري، مع العلم بفعالية وجوب الصلاة على تقدير تعلق النذر بها، وإن لم نعلم بوجوبها لاحتمال تعلق النذر بالوضوء (فالحال ستنتهي عن وجوب الصلاة لمشكوكية فعليتها)، دون الوضوء الذي معلوم الوجوب فنحتاط تجاهه» [1]

ولكنها ترسيمه مرفوضة إذ:

· أولاً: كيف يفكك بين الصورة الثالثة و صورتي الأولى و الثانية فإنه كما قد احتاط فيهما - نظراً لتوفر علمين تفصيليين: «بفعالية الصلاة و بوجوب الوضوء» ثم ارتاب في «تقيد الصلاة بالوضوء» فنصل أنذاك بأن البرائة عن التقيد ستعارض البرائة عن نفسية الوضوء فتسقطان معاً لاستاذه - فيفترض عليه أن يحتاط في الصورة الثالثة أيضاً، فرغماً افتقادها للعلم التفصيلي و لكنها تمتلك علمًا إجماليًا منجزاً - بوجوب النذر بين الصلاة غير الفعلية و الوضوء - فكيف قد تبرأ عن وجوب الصلاة رغم علمه التفصيلي بأن إهمال الوضوء - مهما افترضناه غيرياً أو نفسياً - فسينجر إلى الإثم أكيداً لتجزء إجمالية النذر؟

• ثالثاً: إن النقطة المحورية لدى عملية «الانحلال» أن يصدق المعلوم التفصيلي - نجاسته هذا الإناء - على إحدى أطراف الإجمالي - بين الإناثين - بحيث سينقلب الطرف المجمل إلى علم مُنور، بينما المحقق الخوئي رغم علمه التفصيلي بالعقاب لإهمال الموضوع - بشقيقه - ولكن عقيب الانحلال لم ينطبق التفصيلي على الطرف المجمل فسيغفل القول: «قد أصبح الموضوع - المعلوم إجمالاً - نفسياً» بل الصلاة هي التي ستعد نفسية فعليّة تفصيلاً فحسب - لا الموضوع - بينما لا يقال: إن الصلاة قد خرجت عن الإجمال فتبيّن حكمها تفصيلاً، فإن المعلوم التفصيلي - الموضوع - لم ينطبع على المجمل - الصلاة -.

• رابعاً: إن مقالته السالفة: «وأما في مسألتنا هذه (أي التصوير الثالث) فيما أن المكلّف يعلم بوجوب الموضوع تفصيلاً وإن لم يعلم أنه لنفسه أو لغيره فلا يمكن له الرجوع إلى البراءة عنه (أساس الوجوب) لعلمه باستحقاق العقاب على تركه على كلا التّقدّيرين، وأما وجوب الصلاة فيما أنه لا يعلم به (لانعدام فعليتها) فلا مانع من الرجوع إلى البراءة عنه: الشرعية والعقلية لعدم قيام بيان عليه ... و ذلك لما عرفت من عدم جريانها (البرائة) في طرف الموضوع من ناحية العلم بوجوبه (الموضوع والختان) على كل تقدير واستحقاق العقاب على تركه كذلك، فإذاً لا مانع من جريانها في طرف الصلاة (لانعدام فعليتها)». [2] مجروبة أيضاً إذ لا تواجه أي عقاب حسب التّقدّيرين سوى لأجل إغفال ذي المقدمة - التذر - فحسب فتخلف التذر سيُعاقبه لا لإغفال الموضوع أو الصلاة إطلاقاً، فحينما ينذر الصلاة فستتوجب شروطها لأجل تأدية التذر فحسب إذ الشروط كامنة في جوف الصلاة تماماً بلا ركنيّة لها أساساً، فكان لزاماً على المحاضرات أن يُبَرِّر المعصية من ناحية التذر لا الموضوع إذ ربما انكشف انعدام نفسيته بأن لم ينذرها أساساً، فكيف قد تبرأ المحاضرات عن الصلاة رغم توفر العلم الإجمالي بالتنذر؟ وقد طمسنا الانحلال أيضاً.

• ثالثاً: إن بيانته السالفة: «و السبب في ذلك (البرائة) هو أن المكلّف وإن علم إجمالاً بوجوب نفسي مردّ بين تعلقه (التنذر) بالصلاحة أو الموضوع إلا أن العلم الإجمالي إنما يكون مؤثراً فيما إذا تعارض الأصول في أطرافه، وأما إذا لم تتعارض فيها فلا أثر له (العلم الإجمالي) وبما أنّ أصلّة البراءة في المقام لا تجري بالإضافة إلى وجوب الموضوع لفرض العلم التفصيلي به واستحقاق العقاب على تركه على كلا التّقدّيرين - أي سواء أكان وجوبه نفسياً أم كان غيرياً - فلا مانع من الرجوع إلى أصلّة البراءة عن وجوب الصلاة للشك فيه و عدم قيام حجّة عليه (وجوبها)». [3]

منبوزة أيضاً إذ جرياً مع بعض المشارب، إن تواجد العلم الإجمالي سيحجز إجراء الأصول العملية نهائياً - بلا دخل لتعارضها - بل حتى لو تصادمت الأصول ضمن الأطراف لما انهر «تنجز علم الإجمالي» أبداً فإن تنجزه متعرّض ومتآصل تماماً لا يُزلزله سوى العلم التفصيلي، وبالتالي لا نمتلك الدليل على إناتة تنجز العلم الإجمالي بتضارب الأصول العملية. [4]

[1] خوئي ابوالقاسم. مصباح الأصول. Vol. 1. ص483 قم - ايران: مكتبة الداوري.

[2] خوئي ابوالقاسم. محاضرات في أصول الفقه (الخوئي). Vol. 2. ص392 قم - ايران: انصاريان.

[3] اليّنبع الماضي ص389.

[4] ونُعلّق عليه بأن هذه الإشكالية تبني على منهاجنا الأصولي حول هوية «العلم الإجمالي» فلو افترضناه افتراضياً تجاه الواقع لأنّثر الأصول العملية على تنجزه بحيث ستُزكيه عن الساحة - وفقاً للصواب ولرأي الأستاذ مسبقاً - ولكن لو اعتقدناه علة تامة للواقع - وفقاً للكفاية - لما أثّرت الأصول العملية و لما زلّلت تنجزه أساساً.